

مجزرة جماعية متواصلة ضد الروهنجيا في ميانمار



الخميس 20 فبراير 2020 12:29 ص

كتب: وكالات

مُثل قرار محكمة العدل الدولية في 23 يناير الماضي، القاضي بحماية الروهنجيا والتحفظ على مواقع الجرائم، أملا للملايين من الروهنجيا في الشتات وداخل ميانمار، وفي مخيمات اللجوء بنجلاديش.

وكان هذا القرار الذي اتخذ في القضية التي رفعتها غامبيا ضد ميانمار في "العدل الدولية"، أبرز موقف للمجتمع الدولي تجاه الروهنجيا، منذ بدء تعرضهم للتمييز العنصري، والحرمان والتهجير والترحيل الذي قامت به الأجهزة الأمنية في ميانمار.

الذكرى 42

وفي 12 فبراير الجاري، صادفت الذكرى الثانية والأربعين لأول حملة تطهير عرقي مورست ضد الروهنجيا، نفذها قائد القوات العسكرية في ذلك الوقت الجنرال ني ون، بالتعاون مع قوات الشرطة وبعض المؤسسات المدنية مثل وزارة الشؤون الدينية وبعض فروع المخابرات.

وللمفارقة فإن هذا التاريخ يمثل أيضا اليوم الذي تحتفل فيه ميانمار بـ"يوم الاتحاد"، الذي الذي قررت فيه الأغلبية البورمية البوذية وأقليات قومية أن يتحدوا في دولة فدرالية واحدة عام 1947، وفي اليوم ذاته، قامت سلطات ميانمار بترحيل مئات الآف الروهنجيا بولاية راخين (أراكان) رغم امتلاكهم أوراق هوية رسمية.

ثم توالى الحملات العسكرية على الإقليم الواقع شمالي ميانمار، والتي تمت على مرحلتين أساسيتين، الأولى على راخين في 12 من فبراير 1978، والثانية داخل مدن الإقليم الشمالية.

وخلال هذه الحملات العسكرية، استخدمت القوات الحرق والذبح والاعتصاب ضد شعب الروهنجيا الأعزل المسالم، كما نقلت الصحف الصادرة من بنجلاديش وباكستان آنذاك.

ونجم عن هذا الإرهاب الممارس بتدخل عسكري مباشر من الهند، أول موجات النزوح الكبيرة للروهنجيا، وبلغت 250 ألف نازح لبنجلاديش.

أسطورة الإرهاب الإسلامي

وعبر حين نوبنت، الجنرال السابق في جيش ميانمار ورئيس المخابرات الحربية، عن نسبة المسلمين الذين لم يكن لديهم أوراق هوية من ميانمار أو المقيمين بشكل غير قانوني فيها، حسب تعبيره، بنحو ألف و101 شخص من أصل أكثر من 234 ألف نسمة.

وتشير تلك الأرقام الضئيلة للوجود غير القانوني للمسلمين إلى فداحة ممارسات حكومة ميانمار من أجل حماية حدودها مع بنجلاديش، الدولة التي يشكل المسلمون أغلبية فيها.

وقال ثورا بو تن أو، القائد السابق للقوات المسلحة الميانمارية، في سيرته الذاتية التي صدرت في مجلدين تحت عنوان، "رحلة ميانمار نحو الديمقراطية"، والذي أقر بقيامه شخصا أثناء توليه منصب القائد الإقليمي لراخين، بترحيل أكثر من 11 ألفا و380 شخصا، من الروهنجيا الذين زعم انهم

يقيمون بشكل غير قانوني في ميانمار إلى غرب باكستان.

قال في كتابه إنه جعلهم "يمشون تلك المسافات الحدودية (بين ميانمار وباكستان سيرا على أقدامهم، في دفعات تتكون من مئات الأشخاص".

وأضاف نصا: "هؤلاء كانوا يجرون أقدامهم مترددين في عبور الحدود، ولهذا كان علينا أن نبقي أسلحتنا قيد الاستعداد، وتصويبها نحوهم حال فكروا في التراجع، وتحت هذا التهديد الحقيقي بالعنف، فرت هذه الجحافل فورا إلى شرق باكستان".

وحسب شهادة هذين القائدين، انخفض عدد المهاجرين من الحدود الغربية لميانمار من 111 ألفا 380 شخصا عام 1959، إلى ألف ومئة عام 1978.

ورغم ذلك استمرت وزارة الدفاع البنغالية ووسائل الإعلام الموالية للسلطات في نشر أسطورة أن ميانمار تواجه تهديدا حقيقيا يتمثل في التدفق الكبير وغير المنضبط لـ "البنغاليين" الذين يأخذون "نساءنا البوذيات" سبايا، ويستولون على "أراضينا البوذية" ويضعون أيديهم على "قرانا البوذية".

وفي كتابي "تن أو و خين نيونت" اللذان كانا خبيرين في المنطقة لم يرد استخدامهما أبدا للإرهاب الإسلامي سواء من الروهنغيا أو البنغال، بالرغم من السيطرة الإسلامية على الحدود البنغالية.

وبالرغم من توقف هجرة المسلمين من شرق باكستان أو بنغلاديش إلى داخل ميانمار حسيما ورد في كتابيهما وخطابتهما الرسمية وغير الرسمية، إلا أن محاولات الجيش الميانماري لم تتوقف عن مهاجمة إقليم راخين، لتحقيق رؤية الحكومة الأيديولوجية للإقليم، حتى يكون بوذيا خالصا.

القضاء على الروهنغيا

وذكر نوبنت في مقدمة كتابه أن الغاية العليا التي ساعدت قوات ميانمار في "القضاء على الروهنغيا وتدميرهم"، هو أن يكون إقليم راخين ككل دولتهم، "خال من المسلمين والبنغال".

وبدءا من 2012 واندلاع موجة عنف جديدة ضد الروهنغيا، يسعى القادة في ميانمار بمن فيهم زعيمة البلاد أونج سان سو، تقديم مبررات للعالم حول الجرائم ضد الروهنغيا، بذريعة وجود "محاولات للتمرد، ومشكلات اقتصادية، وإرهاب إسلامي".

يبر أن أصل المشكلة الدائمة والتدمير المؤسسي للروهنغيا هو أنهم مسلمون.

لهذا فإن تصنيف الروهنغيا في إطارهم الديني كمسلمين هو ما يجعل سياسات ميانمار تصنف "تطهيرا عرقيا".

